## الغانم يهنئ نظيره في أوكرانيا بالعيد الوطني

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، أمس ببرقية تهنئة إلى رئيس البرلمان في جمهورية أوكرانيا ديميتري رازومكوف، وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلده.

## «شؤون البيئة» نظمت ورشة عمل تثقيفية لرفع مستوى الوعي البيئي لدى الشباب وتحقيق التنمية المستدامة

# حمد المطر: الأحد القادم سيتم الاحتفال بإزالة من 30 إلى 70 مليون إطار لتنفيذ المشروع الإسكاني الذي تعطل لسنوات

رياض عواد

نظمت لجنة شؤون البيئة امس ورشة عمل تثقيفية لتحقيق التنمية المستدامة في البيئة ورفع مستوى الوعي البيئي لدى الشباب، وذلك في مبني صباح الأحمد بمجلس الأمة.

واستعرضت الورشة أبرز التحديات التي تواجه واقع البيئة الكويتية من تغيرات مناخية وتصحر وإيجاد الحلول بالإضافة إلى شرح لقانون حماية البيئة وكذلك تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهمية اشراكها في العمل البيئي لرفع مستوي الوعي البيئي لدي المشاركين.

وقال رئيس لجنة شؤون البيئة النائب د. حمد المطر: إن هناك دوراً واضحاً لمشروع الرقابة البيئية، لافتاً إلى أن لجنة البيئة عقدت 19 اجتماعاً في هذا الشأن وسيتم يوم الأحد المقبل الاحتفال بنقل من 30 إلى 70 مليون إطار.

وأكد في كلمته أمام ورشة العمل أهمية الدور الذي لعبته لجنة شؤون البيئة في إزالة هذه المعضلة والتي تسببت في تأخير المشروع الإسكاني لسنوات والتي تعد حلماً للشباب، موضحاً أن اللجنة بدوريها التشريعي والرقابي تناولت قضايا بيئية أخرى كالنفوق في جون الكويت ومجارير الأمطار.

وأضاف المطر أن اللجنة أبلغت الحكومة بأنه لا يجوز وجود هذا التلوث خاصة فيما يخص الملوثات الصناعية التي تسبب نفوقاً للأسماك، مبيناً أن اللجنة طلبت من الحكومة إعداد كراسة الشروط للممارسة أو للمزايدة بأن تكون بنهاية كل مجرور وحدة لمعالجة المياه حيث أن المحافظة على البيئة أمن قومي.

واعتبر المطر أن قضايا البيئة ليست من أولويات الحكومة، داعياً اللجان البرلمانية الأخرى إلى التواصل مع الشباب الكويتي وضرورة أن يتفاعل هؤلاء الشباب مع اللجان وتقييم عملها.

ووجه المطر الشكر إلى أعضاء لجنة شؤون البيئة ومقرر اللجنة مبارك العرو وعضو اللجنة مهلهل المضف وإلى الأمانة العامة والأمين العام المساعد لقطاع اللجان أحلام القلاف، ورئيس المكتب الفني للجنة شؤون البيئة باسل صفر لحرصهم على تنظيم مثل هذه الدورات في بيت الأمة بالتنسيق مع الجمعية الكويتية لحماية البيئة، مؤكداً أن الهدف من ذلك هو رفع الوعي البيئي لدى الشباب.

ومن جانبها، قالت الأمين العام للجمعية الكويتية لحماية البيئة جنان بهزاد: إن الجمعية تعتبر الاقدم في الوطن العربي وتأسست عام 1974 وقامت بأداء الكثير من الأعمال وتحتفظ بكمية من البيانات تفيد كل المهتمين بالشأن البيئي بالإضافة إلى سلسلة من الوثائق لتوثيق الحياة الفطرية في الكويت.

وأضافت أن الجمعية غطت جميع قطاعات البيئة كما أن لدينا فريقا متخصصا للطيور ينقل خبراته لجميع الدول العربية.

وأوضحت «أن جائحة كورونا عطلت عمل الجمعية لفترة ثم عادت للعمل بتنظيم ورش عمل ودورات وتوسعنا في نشاطنا ليمتد إلى الدول العربية كما أن مركز صباح الأحمد جمع كثيرا من وفود الدول في هذه الورش».

وأشارت إلى أن «فيروس كورونا أفادنا في نقل كثير من برامج الجمعية عن طريق الأون لاين للطلبة كما استفدنا بنشر برنامج المدارس الخضراء الذي أفاد الطلبة والمعلمين»، مؤكدة أن الجمعية حملت على عاتقها موضوع التغير المناخي منذ عام 2013 وهو برنامج خاص للتدريب وتأهيل المتطوعين والطلبة في المدارس وكان نتاج حمله توعية بين الجمعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وأوضحت بهزاد أن قانون حماية البيئة الحالي الذي أقر في عام 2014 قانون يجمع مجموعة من المعاهدات والأنظمة الدولية التي تعالج آثار النشاط البشري على البيئة، مضيفة أنه تم التعديل على بعض أحكام القانون في عام 2015 لوضع خطة تامة للتنمية المستدامة دون التأثير على البيئة.

وبينت أن القانون فتح قنوات تواصل بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية وتنفيذ العقوبات على جميع الجهات المخالفة حيث تصل أعلى عقوبة في القانون إلى الاعدام للمتعاملين في المواد النووية وهي عقوبة صارمة وصحيحة.

وأكدت بهزاد أنه لو تم تطبيق جميع قوانين البيئة فان هناك الكثير من المشاريع الشبابية سيتم إنشاؤها والعديد من المصانع التي تساند البيئة وستتم إعاده تدوير النفايات وتكون هناك منافسة على الافكار الجديدة التي تساهم في تطوير وخلق بيئة جميلة في الكويت.

ولفتت إلى أن التربية والتعليم على السلوك البيئي وتطبيق روح القانون يساهمان في وجود كويت خضراء مزدهرة وفيها وفرة من النباتات التي ستساهم في الحد من التغير المناخي وتقلباته.

وشددت على ضرورة فرض القيود للحد من التلوث وتحديد الاشتراطات التي تتعلق بالمنتجات من دون التأثير على الصادرات وتحقيق السياسات التي لا تضر بالبيئة.

وذكرت أن تلوث البيئة يؤثر على اقتصاد الدول ويوثر أيضا على الحالة النفسية والاجتماعية، مشيرة إلى أن الحفاظ على البيئة قضية سلوكية تربوية مجتمعية.

وأكدت أن الكويت ولله الحمد نظيفة وكل شيء فيها ذو جودة عالية وتختلف عن كثير من دول العالم والمطاعم فيها نظيفة.

وأشارت إلى أن الكويت لا زالت حتى اليوم تعالج آثار الغزو العراقي الغاشم البيئية، متمنية من الجميع الذهاب ورؤية مشاريع الكويت في إعادة تأهيل البيئة.

وشددت على أهمية إعادة التفكير في قضايا المياه وعدم إهدار المياه العذبة التي نحتاج باستمرار لتنقيتها من مياه البحر.

وقالت بهزاد إن التغيرات المناخية في السنوات القادمة ستكون غير مسبوقة وذلك وفقا للبلاغ الوطني الثاني لدولة الكويت، مشيرة إلى ما حصل في المملكة العربية السعوديه حيث أصبحت فيها كثافه ثلجية غريبة وسلطنة عمان التي زادت فيها حدة العواصف وكذلك جمهورية مصر العربية التي غطت فيها الثلوج مدينة القاهرة وهو أمر لم يحصل منذ 200 عام.

بالإضافة إلى الأعاصير الغبارية الغريبة في الكويت وسويسرا التي أصبح فيها غبار كثيف نتيجة الرياح القوية القادمة من الصحراء الكبرى وكذلك الحرائق في الكثير من دول العالم التي لم يتم البت حتى الآن في أسبابها.

وبينت بهزاد أن زيادة درجة الحرارة وعدم وجود تنوع بيولوجي أثر على الشعب المرجانية التي تعتبر هي الرئة للبحر وستؤدي إلى فقدان الكثير من الطحالب التي تعتمد عليها الأسماك التي بدورها ستختفي وسترتفع أسعارها بما يؤثر على الحياه الاجتماعية والاقتصادية.

وأشارت إلى أن ارتفاع منسوب مياه الخليج سيغمر المناطق المنخفضة في شمال الكويت إذا وصل منسوب المياه إلى متر ونصف، مطالبة بضرورة أخذ التدابير اللازمة وأن تكون هناك وقفة جادة لحماية المشاريع المستقبلية وفقا للبلاغ الوطني الثاني للدولة.

وأفادت أن قرار مجلس الوزراء أمس للانتقال إلى نظام اقتصادي منخفض الكربون من عام 2020 إلى عام 2035 وتحقيق الأولويات البيئية وتنويع مصادر انتاج الطاقة وآلية التعامل مع تغير المناخ وزيادة كثافه الزراعة وتصنيع منتجات جديدة من الكربون سيخلق فرص عمل جديدة وصناعة جديدة في القطاع النفطي الأمر الذي يعد جانبا مشرقا في تعامل الحكومة مع التغيرات.

وأشارت بهزاد إلى ان البيئة الصحراوية في الكويت ادت الي تقشر التربة وتدهور الغطاء النباتي وانتقال التربة من مكان الي اخر ودخول المياه للمنازل مثلما حصل في مدينه صباح الاحمد عام 2018 متمنيه انشاء احزمه خضراء لصد الاتربة والغبار علي الحدود والطرق السريعة والمدن خاصه وان الغبار في الفترة الاخيرة بدأ الدخول الي الكويت من العراق وسوريا والسعودية.

وقالت: إن الكويت تعتبر معبر مهم للطيور وهي علي مسار الهجرة لافته الي ان عدم الاهتمام بالبيئة والاشجار والتنوع الغذائي سيؤدي لمنع الطيور من الوصول الي دول العالم.

وعرضت بهزاد فيلماً بحثياً يظهر خطورة النفايات البلاستيكية على الحيوانات في منطقة الخليج العربي.

وبينت أن الجمعية الكويتية لحماية البيئة قامت بتجربة في شاطئ الشويخ بمساعدة الطلبة تبين من خلالها وجود كميات كبيرة من البلاستيك مدفونة في الشاطئ على الرغم من أن الشاطئ يبدو نظيفا على السطح.

وأوضحت أن البلاستيك لا يتحلل وإنما يتكسر إلى قطع صغيرة لا ترى بالعين المجردة تسمى (النانو بلاستيك) تدخل في صناعة الصابون الذي ينتهي به المطاف لأن يصرف في البحر أيضا محذرة من أن هذه النفايات البلاستيكية تتسبب في نفوق الكائنات البحرية.

ونوهت بالقرارات التي اتخذتها بعض الدول ومنها المملكة العربية السعودية بعدم السماح للبقالات باستخدام الأكياس البلاستيكية غير القابلة للتحلل.

ودعت إلى دعم مشروع (أمنية) ليكون رائداً في مجال إعادة تدوير البلاستيك وتبني الأفكار الرامية إلى الحد من النفايات البلاستيكية وتخفيف استهلاك الطاقة والمياه.

حمد المطر متحدثا

جانب من الحضور

## هشام الصالح يقترح تحمل الدولة نسبة من فواتير الكهرباء والماء للعقار المملوك للشخص المعاق

أعلن النائب د.هشام الصالح عن تقدمه باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

ويقضي الاقتراح بأن تتحمل الدولة نسبة من فواتير استهلاك الكهرباء والماء للعقار الذي يملكه الشخص المعاق وتتفاوت نسبة الخصم بحسب درجة الإعاقة حيث لا يؤدي الشخص ذو الإعاقة الشديدة سوى 25 بالمائة من الفاتورة وصاحب الإعاقة المتوسطة 50 بالمائة من الفاتورة وذو الإعاقة الخفيفة يؤدي 75 بالمائة من الفاتورة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

المادة الأولى: تضاف مادة جديدة برقم 37 مكررا إلى القانون رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه نصها الاتي :

مادة 37 مكررا :

يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة الشديدة والمتوسطة والخفيفة من خصم على فواتير استهلاك الماء والكهرباء شريطة أن يكون العقار محل الاستهلاك في ملكيتهم وسكناً رئيسياً لهم.

ويكون الخصم بحسب النسب التالية: 75 بالمائة لذوي الإعاقة الشديدة و50 بالمائة لذوي الإعاقة المتوسطة و 25 بالمائة لذوي الإعاقة الخفيفة وتتحمل الميزانية العامة للدولة الفارق.

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية على ما يلي:

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى تعزيز المزايا والإعفاءات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة بمقتضى القانون رقم 8 لسنة 2010 والقوانين المعدلة له وذلك لمساعدتهم على مواجهة الأعباء المادية التي تحول إعاقتهم دون التغلب على كثير منها.

هشام الصالح

ويقضي هذا الاقتراح من خلال إضافة مادة جديدة برقم 37 مكررا إلى الفصل السابع المخصص للمزايا والإعفاءات – أن تتحمل ميزانية الدولة لنسبة من فواتير استهلاك الكهرباء والماء بالنسبة للعقار الذي يملكه الشخص المعاق ويجعل منه سكنا رئيسا، وتتفاوت نسبة الخصم بحسب درجة الإعاقة حيث لا يؤدي الشخص ذو الإعاقة الشديدة سوى 25 بالمائة من الفاتورة وصاحب الإعاقة المتوسطة 50 بالمائة من الفاتورة وذو الإعاقة الخفيفة يؤدي 75 بالمائة من الفاتورة.

وينسجم هذا الاقتراح بقانون مع المبادئ الدستورية التي تقضي بأن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في حالة الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل كما توفر لهم خدمات التأمين الاجتماعي والرعاية الصحية.

كما يستجيب هذا الاقتراح لقيم التكافل والتضامن التي بني عليها قانون حقوق ذوي الإعاقة كما بينته مذكرته الإيضاحية التي أكدت على واجب المجتمع والتزامات الدولة نحو ضمان تمتع هذه الفئة من المواطنين بالمزيد من الرعاية والعناية

## علي القطان لوزير الإسكان: ما الجدول الزمني لتسليم أذونات البناء لأصحاب القسائم بمشروع مدينة جنوب المطلاع؟

وجه النائب د.علي القطان سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني شايع الشايع بشأن الاستفسار عن مواعيد تسليم إذن البناء في مدينة جنوب المطلاع في الضواحي (الأربعة) والجدول الزمني المقترح للأعمال التي سوف تقام بالمدينة.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 – حسب الدراسات والقرارات والاعتمادات المقررة من قبل وزارة الدولة لشؤون الإسكان وما أقرته المؤسسة العامة للرعاية السكنية في اجتماعاتها بتسليم أذونات البناء لأصحاب القسائم المخصصة لهم بمدينة جنوب المطلاع البالغ عددها (28266)، فمتى من المتوقع تسليم إذن البناء للمواطنين الذين خصصت لهم القسائم في الضواحي (الأربعة)؟

2 – إذا كان يوجد تأخير متوقع من قبل المؤسسة العامة للرعاية السكنية في تنفيذ خطة بدء تسليم أذونات البناء لأصحاب القسائم بالضواحي (الأربعة)، فما هي الأسباب الكامنة وراء هذا التأخير؟ مع تزويدي بالمستندات الدالة على المسببات وعدم مسؤولية وزارة الدولة لشؤون الإسكان عن هذا التأخير – إن وجد.

3 – هل يوجد جدول زمني معتمد لأعمال تسليم أذونات البناء للأصحاب القسائم بمشروع مدينة جنوب المطلاع في الضواحي (الأربعة)؟ إذا كانت الإجابة بنعم – فيرجى تزويدي بالمستندات الدالة على ذلك، أما إذا كانت الإجابة بالنفي – يرجى تقديم المبررات المانعة من وضع خطة زمنية للانتهاء من تنفيذ أذونات البناء وأسباب عدم معالجتها.

4 – ما الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتنسيق مع وزارة المالية وبنك الائتمان الكويتي لضمان سرعة توفير السيولة اللازمة لمنح أذونات البناء لمستحقيها؟ مع بيان المسؤول عن التأخير في منح أذونات البناء في حال توافر السيولة المخصصة لقروض البناء؟

د. علي القطان

## الراجحي يعلن خروج الرشيدي

أعلن النائب محمد عبيد الراجحي يعلن خروج العسكري صالح الرشيدي.

وقال الراجحي: «الحمد لله على خروج صالح الرشيدي من أمن الدولة بعد احتجازه عدة ايام تعسفاً»، مضيفا «صراع القيادات لا يتحمله المواطنون وكرامات الناس محفوظة، وهذا الأمر لن يمر مرور الكرام الحمد لله على سلامتك يا بو يوسف وقرت عين أهلك»

محمد عبيد الراجحي

شدد على وضع حد لهذه الظاهرة

## الطريجي: العامل المنزلي الهارب ومن يؤويه يتحملان تكاليف إبعاده وإقامته غير القانونية

أكد النائب الدكتور عبد الله الطريجي، أن تزايد حالات هروب عمال المنازل وعدم تحمل العامل ومن ساعده على الهروب من كفيله أو الاختباء مسؤولية هروبه يتطلب وضع حد له من خلال تشريع ملزم يحفظ حق كفيل العامل ، ويحول دون استغلال الثغرات الموجودة في القانون في استفحال ظاهرة «الهروب» والاستغلال غير القانوني.

وأضاف الطريجي أنه ومن هذا المنطلق فقد تقدم باقتراح بقانون بتعديل القانون رقم 68 لسنة 2015 في شأن العمالة المنزلية، وبما يساهم في تنظيم استقدام العمالة المنزلية ، موضحا ان التعديل يضع مسؤولية الهروب على العامل نفسه بتحمله تكاليف السفر وتذكرة المغادرة مع تحمله ومن يؤويه غرامة دينارين لكل منهما عن كل يوم من تاريخ البلاغ الكفيل عن الهروب لدى السلطات المختصة .

وقال ان التعديل المقترح على المادة 51 من القانون ينص على التالي

» عند هروب العامل المنزلي من مخدومه تقوم وزارة الداخلية بإبعاده بعد استيفاء مصاريف السفر وتذكرة المغادرة من العامل المنزلي نفسه، كما يتحمل العامل المنزلي والشخص الذي أخفاه عنده غرامة دينارين لكل منهما عن كل يوم من تاريخ بلاغ الكفيل عن الهروب لدى الجهات المختصة ، وتعويض صاحب العمل عن المبلغ الذي دفعه من الآوي أو من مكتب الاستقدام إذا أمكن التوصل إلى الجهة التي مكنته من الهرب أو الاختفاء وذلك خلال فترة الضمان ،ويتم ذكر البند المتعلق بالهروب بوضوح باللغتين العربية والانجليزية في العقد المبرم بين صاحب العمل والعامل المنزلي . «

عبدالله الطريجي